CONDORCET

ALEXANDRE KOYRE

كوندرسيه

منذ ١٥٠ عاما مات فى سجن بور ـ لا ـ رين جان أنطوان نيقولا كاريتاس ، مركيز كوندرسيه سابقا والسكرتير الدائم لأكاديمية العلوم وعضو الأكاديمى فرانسيز وممثل الشعب فى المؤتمر الوطنى ، وكان قد أدين وصدر الأمر بالقبض عليه من تلك الجمهورية الفرنسية ذاتها التى كان هو بين أوائل من تمنوها وطالبوا علنا بتأسيسها ، وبذهابه ذهب عصر بأكمله .

وصدق بريور[1] حين عبر خير تعبير إذ قال : « يشغل كوندرسيه مكانا فريدا فى تاريخ الفكر الفرنسى . فهو آخر « الفلاسفة » والوحيد منهم الذى اشترك اشتراكا فعليا فى الثورة . ولم يضع مذهبا خاصا به حقا ، وإنما جمع كل نظريات سابقيه . وإنا لواجدون لديه آراء من فولتير ومن روسو ومن تورجو ومن هلفيسوس ومن كوندياك ، وقد تشكلت شيئاً فشيئاً فى وحدة منسجمة آخر مايعبر عنها كتابه « الوجيز » وهو نوع من الملخصات الفلسفية للقرن الثامن عشر [2] .

وليس للقرن الثامن عشر ولفلسفته سمعة طيبة ، فهى بما فيها من مزيج من العقلية الديكارتية ومن المذهب التجريبى الحسى[3] تبدو آخر الأمر متناقضة غير ثابتة . فما يؤخذ عليها ، ومما أخذ عليها بصفة خاصة فى القرن التاسع عشر ، أنها فلسفة متطرفة فى فرديتها ، سطحية فى مذهبها العقلى ، ساذجة فى تفاؤلها . كما أخذ عليها إنكارها للحقائق العميقة ، وعلى الأخص إنكارها للتاريخ وإيمانها بالتقدم .

---

(١) راجع كوندرسيه : ملخص لوحة تاريخية لتقدم العقل الانسانى . طبعة بريور ، باريس ، بوفان ، ١٩٣٣ . المقدمة .

(٢) كانت حياة كوندرسيه رجل الرياضة والاقتصاد والفلسفة والسياسة ، ملخصا لكل وجوه التطور الفكرى فى القرن الثامن العشر وللتحول من النظريات إلى الواقع والعمل .

(٣) فيما يتعلق بالمذهب الديكارتى فى القرن الثامن عشر عموما ولدى كوندرسيه خاصة راجع كتاب ف . بوييه : تاريخ الفلسفة الديكارتية ، مجلد ٢ ص ٦٤١ .

وليست كل هذه المآخذ خاطئة . فمما لا شك فيه أن فلسفة القرن الثامن عشر قد تبدو قليلة العمق ، قليلة الحياة بالقياس إلى ما سبقها أو ما لحقها من مذاهب فلسفية كبرى . ومن المؤكد أيضا أن القرن الثامن عشر قد تفاءل أكثر من اللازم ، وقد آمن بقوى العقل أكثر مما يجب ، وأنه أخذ مأخذ الجد ذلك التعريف القديم للانسان بأنه حيوان عاقل . وأنكر قوة العناصر اللاعقلية ، أو بتعبير أدق أنكر الأساس اللاعقلى لطبيعة الانسان . كما أنه لم يعترف بالأهمية الاجتماعية والدور الرئيسى لما كان يدعوه الآراء السابقة (أى الآراء الصادرة دون فحص) ، وباستغراقه فى العمل على هدم بعض « الآراء السابقة » السائدة فى ذلك الوقت (الآراء السابقة الاجتماعية والدينية) مستخدما نور العقل ، تراه قد قلل من تقديره لقوتها وغاب عنه أن الانسان قادر على أن يستبدل بالآراء السابقة المنهدمة ، « آراء سابقة » جديدة . وهذه المآخذ حقة ، ولكنها فى رأى أقل خطورة مما يقال وبالأخص مما قيل [1] ولا يجدر أن تؤدى بنا إلى نسيان أن فلسفة القرن الثامن عشر قد أقامت مثلا أعلى إنسانيا واجتماعيا وأن ذلك المثل سيبقى أمل الانسانية الأوحد . ولقد رأينا ما تخسره فلسفة القرن الثامن عشر إن تركت الحرية والمساواة والاخاء فى سبيل الرغبات العميقة لطبيعة الانسان اللاعقلية . . إن ما يفسر قلة التقدير التى هبط إليها القرن الثامن عشر ، هو أنه قد انهزم [2] والهازمون هم الذين يكتبون التاريخ . وإن ممثلى الرجعية ، الرجعية الرومانطيقية ، والرجعية الرومانطيقية الألمانية بنوع خاص ، هم الذين حددوا أحكامنا التاريخية بل هم الذين عينوا لنا معنى التاريخ . وهم أيضاً الذين أقنعونا أن القرن الثامن عشر قد أنكره .

ويبدو لى أنه ما من خطأ أعظم من الزعم بأن القرن الثامن عشر قد أنكر التاريخ ، وهو زعم لا يمكن الدفاع عنه إلا بالموافقة على المعنى الرومانطيقى للتاريخ . فاذا لم نفعل ذلك وجدنا أننا على العكس مدينون

---

(١) يبدو أن تغيرا فى الرأى قد حدث مؤخرا . راجع مؤلفات ج . ر . كاريه «فونتنل أو بسمة العقل» باريس ١٩٣٢ ، و«تركيب فولتير الفيلسوف»، باريس ١٩٣٨ . وراجع أيضاً ا . كاسيريه : *Die Philosophie der Aufklärung*, Tübingen, 1932.

(٢) راجع Bréhier, *Histoire de la Philosophie*, Vol. 2, Paris.

للقرن الثامن عشر ، مدينون لمونتسكيو (١) ولفولتير(٢) ولونتيكلا ولجبون با كتشاف التاريخ أو إذا شئت بالكشف عنه ثانية ، كما أننا مدينون للقرن السابع عشر ، مدينون لسبينوزا ، وبيل ومابيون با كتشاف المعرفة التاريخية والنقد التاريخى .

ومما لا شك فيه أن رجال القرن الثامن عشر لم تكن تنطوى قلوبهم على احترام وعبادة وتقديس للتاريخ كما سيفعل الرومانطيقيون .

ومما لا شك فيه أيضاً أنهم لم يقدسوا المعرفة التاريخية ، وأنهم كثيراً ما كانوا يجهلون تفاصيل الماضى (بل أكثر من التفاصيل) . ذلك لأنه لم يكن لهم ما كان للرومانطيقيين من حنين إلى الماضى وألم عليه . وإنما على العكس كانت أبصارهم متجهة إلى المستقبل . والتفكير الرومانطيقى (وكل مذهب تاريخى قد ورث شيئاً من التفكير الرومانطيقى) تفكير «نباتى» ، كما يقول بحق جوستاف هوبنر وهو يعمل فى حيز سام مستخدماً استعارات عضوية وبالأخص استعارات نباتية . فتراهم يتكلمون عن النمو والجذور ، ويقارنون بين المؤسسات التى تكونت نتيجة لنمو طبيعى natürlich gewachsen وتلك التى تكونت صناعيا kunstlich gemacht . أى إنهم يواجهون عمل الجماعات الانسانية الذى تم بطريقة لاشعورية وغريزية بعملها الشعورى الارادى ، أى يقارنون بين التقليد وبين التجديد الخ ...

وهذا الفهم للتاريخ أو هذا الاتجاه الذى ينظر إليه كأنه شىء ينمو بطريقة شبه ذاتية والذى لا يرى فى الانسان عاملا مؤثرا وإنما يعده محصولا للتطور التاريخى وللقوى اللاشخصية فيه أو للقوى التى تمر به ، هذا الاتجاه لايرتبط بالضرورة بفلسفة سياسية أو بفلسفة تاريخية رجعية ؛ فليس النمو جمودا ، وليست الشجرة جذراً ولا الزهرة برعما(٣) . . .

ولكن النمو النباتى عملية بطيئة ، وفى الغالب ما يحتفظ النبات فى صورته

---

(١) إن مونتسكيو هو الذى أعطانا فكرة القوانين التاريخية المتغيرة والخاصة بمختلف الصور الاجتماعية للجماعات الانسانية .

(٢) لقد جدد كتابا : «قرن لويس الرابع عشر» ، «بحث فى العادات» تأليف التاريخ تجديداً تاما .

(٣) إن الفلسفة الهيجلية للتاريخ ، وهى التى تنظر إليه باعتباره عملية نمو ذاتى وتكوين ذاتى للعقل ، تدعو فى نفس الوقت ، إلى تفسير محافظ وإلى تفسير ثورى .

الجديدة بصورته القديمة . وكذلك ترى فى المذهب الرومانطيقى اتجاها إلى المحافظة بل إلى الرجعية . ولما للتقاليد من قيمة كبيرة لدى الرومانطيقيين تجد مذهبهم يؤدى إلى معارضة التغيير وإلى السمو بالماضى بل إلى تخيل الكمال فيه . . .[1] ومهما يكن من أمر فيكفينا القول بأن فهم الرومانطيقيين للتاريخ يتضمن رفع قدر الماضى ، ذلك الماضى الذى يتحقق فى الحاضر ويمتد إلى المستقبل .

والأمر جد مختلف فيما يتعلق بفهم فلاسفة القرن الثامن عشر للتاريخ . فليس التاريخ لديهم قوة لاشخصية تتحقق فى الدنيا ، وإنما هو على العكس محصول عمل الانسان ونشاطه الذاتى . وليس التاريخ شيئا يصنعنا وإنما هو شئ نصنعه نحن ، أى إنه جماع ماصنعه الناس وما يصنعونه وما سيصنعونه أو ما سيستطيعون صنعه . ونتيجة لهذه النظرة العملية ، تجد المؤرخ لايرنو ببصره إلى الماضى وإنما يتطلع إلى الأمام ، ويرى أنه ما من شئ أجدر بأن يقص ولا أقمن بأن يدرس من تاريخ التقدم ، أى تاريخ تحرر العقل الإنسانى تدريجيا ، تاريخ كفاحه قوى الجهل والخرافات التى تكبته أو التى كبتته ، تاريخ النصر الذى ناله الإنسان شيئا فشيئا باستيلائه على قوى النور والحرية .

والتاريخ بهذا المعنى يبدو لنا كأنه تاريخ كفاح ، تاريخ معركة ضد القوى اللاعقلية التى تعوق تقدم الإنسان ، تاريخ الثورة على الماضى فى سبيل المستقبل . وإذن فلا يجب الاحتفاظ بآثار الماضى ولابالتقاليد والعادات البالية بل يجب على العكس هدمها فى أغلب الأحيان . ومن هنا يدخل التاريخ — أو على الأصح المؤرخ — فى المعركة . فهو عند ما يكشف عن الأصل البسيط للتقاليد وللمعتقدات المقدسة المبجلة يرينا عدم جدواها فيقتلعها من جذورها ، ويمهد الأرض ويهيئها لبناء جديد ، بناء سيؤسس على العقل فى هذه المرة .

وإنه لمن مفاخر فلسفة القرن الثامن عشر أنها لم ترد تفسير الدنيا فحسب وإنما أرادت تغييرها أيضاً . بل كانت تؤمن أنها قادرة على تغيير الدنيا بتفسيرها ، أو بعبارة أخرى كانت تعتقد أنه يكفى أن تبين للناس أين تستقر

(١) ومثال ذلك السمو بالعصر الوسيط واعتباره مثلا أعلى .

الحقيقة وأين يكون الخطأ حتى يسيروا — ولا محيص لهم عن ذلك — نحو الحق . وكانت تشعر أن التاريخ يؤيدها فى إيمانها بقوة الحقيقة والعقل . ويبين لنا كوندرسيه أن الإنسانية قدحققت رقيًّا دائماً رغم العقبات التى كانت تعوق سيرها إلى الأمام . أوليس من الحق أن سير التقدم منذ زمن ما ، منذ اختراع الطباعة ومنذ الثورة التى شنها ديكارت ، قد زاد بشكل جد محسوس ؟ أوليس من الحق أن انتصار النور فى أيامنا فى الحضارتين العظيمتين الفرنسية والانجليزية ، يبدو كأنه قد حمانا من خطر الانتكاس كما حدث فى سالف الأيام عند ما أعقبت بربرية القرون الوسطى الحضارة اليونانية العظيمة الباهرة[1] ؟

وهكذا نرى أن تفاؤل كوندرسيه إنما هو تفاؤل مبنى على العقل وعلى التجربة . وليس التقدم شيئاً مقدرا لابد منه ، ولكن تاريخ الإنسانية يبين لنا حقيقته . أوليس من المعقول أن نعترف بأن الإنسانية ، التى عرفت كيف تحصل على الحرية العقلية ، وعلى الحقيقة العلمية ، بل الحرية السياسية لن تدع هذه الغنائم تفلت من يديها ولن تتحول عن نور العقل[2] ؟

ولن نحاول هنا ان نعرض لكتاب كوندرسيه « الوجيز » ، ولا أن نحلل فى تفصيل « العصور » وهى الدرجات لمتتابعة التى ارتقى عليها الإنسان ليصل من البساطة الخشنة فى حياته البدائية إلى نور الحضارة العلمية والحرية السياسية . وحسبنا أن نعلم أن كوندرسيه يقسم تلك العصور إلى عشرة ، وأنه يعد ديكارت خاتم العصر السابع الذى يمتد « من اختراع الطباعة حتى ذلك العهد الذى استطاعت فيه العلوم والفلسفة أن تتخلص من نير السلطة » . ويقول إن العصر التاسع يمتد « من ديكارت حتى تكوين الجمهورية الفرنسية » وأن العصر العاشر يشمل « تقدم العقل الانسانى فى المستقبل[3] . »

والمكان الذى عينه كوندرسيه لديكارت مكان مميز حقا . ولم يكن ديكارت

---

(١) وتلك نبوءة حقة ، لأن انتشار النور والمبادئ الديمقراطية فى البلاد التى تتكلم الفرنسية والانجليزية ، هى التى انقذت العالم من انتكاس يرجعه إلى البربرية .

(٢) لم يتنبأ كوندرسيه بذلك الاندفاع نحو العبودية ، وبذلك البعد عن التفكير الانسانى الذين نراهما فى أيامنا .

(٣) معرفة الطبيعة وقوانين العقل الانسانى تمكننا ، فى رأى كوندرسيه من معرفة تطورات المستقبل فى مجموعها ، لا فى تفاصيلها بالطبع .

العقلية الوحيدة التى زعزعت نير السلطة ، فقد سبق « أن كشف با كون Bacon عن الطريقة الحقة لدراسة الطبيعة ولاستخدام الأدوات الثلاث التى وهبتها لنا لنتعمق أسرارها ألا وهى الملاحظة والتجربة والحساب . . . ولكن با كون — وهو الذى امتلك ناصية الفلسفة إلى حد بعيد — لم يجمع بينها وبين العلوم ، وأعجب الفلاسفة بطرقه لا كتشاف الحقيقة التى لم يعط عنها أى مثل — ولكنها لم تغير قط من سير العلوم .

«لقد سبق لجاليليو أن زاد تلك الطرق باكتشافاته المهمةالباهرة. وكان، على سبيل المثال ، قد علم الناس الوسائل التى تسمو بهم إلى معرفة قوانين الطبيعة ... ولكنه وقد اقتصر فقط على العلوم الرياضية والطبيعية لم يستطع أن يطبع فى عقول الناس تلك الحركة التى كانوا ينتظرونها .

« ولقد بقى ذلك الشرف ليحرزه ديكارت الفيلسوف العبقرى المقدام . ولقد أوتى عبقرية عظيمة فى العلوم ، وجمع بين القول والفعل حين أبان لنا النهج لايجاد الحقيقة ومعرفتها . . . وكان يريد أن يمد طريقته ليستخدمها فى كل نواحى العقل الانسانى ، فكان الاله والانسان والكون ، على التوالى ، موضوعا لتأملاته . . . وكان إقدامه ، حتى فى الخطأ ، معوانا على تقدم النوع الانسانى ، ومحركا للعقول التى لم تستطع حكمةمنافسيه أن توقظها . وطلب إلى الناس أن يرفعوا عن كاهلهم نير السلطة وألا يعترفوا إلا بما يمليه عليهم العقل . ولقد لقى آذانا صاغية لأنه استخدم إقدامه وحماسته . ولم يتحرر العقل ولكنه علم أن تكوينه يعده لذلك ... ومنذ ذلك الحين استطاع الناس أن يتنبأوا أن أغلال العقل لا بد محطمة عما قليل[1] . »

وكبار العباقرة الذين بزغوا فى العصر التاسع ، ذلك العصر الذى سمح فيه أخيرا باعلان حق طالما أنكر ، ألا وهو حق إخضاع كل الآراء للعقل ، أى استخدام الوسيلة الوحيدة التى منحناه لفهم الحقيقة ومعرفتها[2] ، هم فى رأى كوندرسيه — نيوتن الذى يرجع إليه الفضل فى أن يعرف المرء أخيرا ولأول مرة

---

(١) أنظر *Essai* ص ١٤٣ .

(٢) ص ١٥٩ من *Essai* : لقد تعلم الناس أن الطبيعة لم تكتب عليهم أن يؤمنوا بكلام الآخرين . وهكذا اختفى من الجماعة الانسانية التطير القديم ، وخضوع العقل أمام المعجزات ، اختفى ذلك من الجماعة الانسانية كما اختفى من الفلسفة .

أحد القوانين الطبيعية للكون . . . وهو اكتشاف فريد ما زال للآن يعد مجدا لمن وجده[١] ، ثم «لوك الذى أبان أن التحليل المضبوط الدقيق للآراء — وذلك باختزالها إلى آراء أكثر قربا من الأصل وأكثر بساطة فى التكوين — إنما هو الوسيلة الوحيدة لكى لا نضل السبيل فى فوضى الأفكار غير التامة ، التى لاوحدة بينها ولا تحديد فيها ، والتى قدمتها لنا المصادفة بلا نظام وتلقيناها نحن بلا تفكير[٢] »، ثم روسو الذى أصبح بفضله مبدأ المساواة الطبيعية بين الناس «وهو المبدأ الذى دافع عنه سدنى بدمه، والذى أضفى عليه لوك قوة من اسمه.» أقول أصبح بفضله « فى عداد الحقائق التى لم يعد سبيل إلى إنكارها ولا إلى محاربتها[٣] » وكان ذلك العصر فى الواقع هو العصر الذى وصل فيه الكتّاب السياسيون إلى أن يعرفوا أخيرا حقوق الانسان الحق وإلى أن يستنبطوها من تلك الحقيقة الوحيدة ، وهى أنه كائن حساس قادر على التفكير وعلى اكتساب آراء خلقية .

« ولقد رأوا أن الاحتفاظ بتلك الحقوق هو الغرض الوحيد من اجتماع الناس فى جماعات سياسية ، وأن الفن الاجتماعى يجب أن يكون فن الاحتفاظ بتلك الحقوق مع تحقيق المساواة التامة . ولما كان من الضرورى أن تخضع الوسائل لضمان حقوق الأفراد لقواعد عامة ، وجب لذلك ألا تكون السلطة فى اختيار تلك الوسائل ملكا لأحد اللهم إلا لكثرة الأعضاء فى الجماعة . لأن أى فرد لن يستطيع أن يتبع رأيه الخاص فى ذلك الاختيار دون أن يخضع الآخر له ، فرغبة الكثرة هى وحدها التى يمكن للجميع قبولها دون مساس بالمساواة[٤] .

« ويمكن كل شخص أن يتعهد مقدما بالانضمام إلى رأى الكثرة فيصبح رأيها رأى للكل . ولكنه لا يستطيع أن يضم إلا نفسه فقط . ولا يمكن أن

---

(١) فى نفس المؤلف ص ١٧٥ ، يذكر كوندرسيه اسم دالمبرت إلى جانب اسم نيوتن، ولو أنه يضعه فى مرتبة أدنى منه بكثير ، ودالمبرت هو مكتشف القاعدة التى تسيطر على كل أعمال الانسان .

(٢) نفس المؤلف ص ١٥٥ .

(٣) نفس المؤلف ص ١٥٢ .

(٤) من المهم أن نرى كيف يبعث كوندرسيه روح العقل فى مبدأ خضوع الفرد للكثرة فليس فى ذلك خضوع الارادة الخاصة للارادة العامة ، وإنما خضوع الرأى الفردى لرأى الكثرة .

يتعهد — حتى نحو تلك الكثرة — إلا بالقدر الذى لا تمس به حقوقه الشخصية المعترف بها .

« تلك هى حقوق الكثرة على الجماعة أو على أفرادها وحدود تلك الحقوق . وذلك أصل الاجماع الذى يلزم الجميع ماتراه الكثرة ؛ وهو إلزام تبطل مشروعيته عند ما ينتهى وجوده بتغير الأفراد . ومما لا شك فيه أن رأى الكثرة فى بعض الأمور كثيرا مايكون فى جانب الخطأ وضد المصلحة العامة . ولكن للكثرة — حتى فى هذه الحالة — أن تقرر الأمور التى لا يجب أن يرجع فيها رأسا إليها ؛ ولها أن تقرر من تنزل له عن حقها فى إبداء الرأى ، وأن تبين الطريقة الواجب عليهم اتباعها ليصلوا إلى الحقيقة بطريقة أسلم . وليس لها أن تنزل عن إبداء الرأى فى قراراتهم لترى أهى أضرت بالحقوق العامة للأفراد أم لا[1] .

«وهكذا اختفت إزاء هذه المبادئ البسيطة فكرة وجود عقد بين الشعب ورؤسائه ، ذلك العقد الذى لا يلغيه إلا اتفاق متبادل على إلغائه أو خيانة من أحد الطرفين المتعاقدين . كما اختفى أيضا ذلك الرأى ، الذى يعتبر أقل عبودية ولكنه ليس أقل خطأ من سابقه ، ألا وهو ربط الشعب بالدساتير متى أقرت ، كأن الحق فى تغييرها لم يكن أول الضمانات لسائر الحقوق ، وكأنما تلك المؤسسات تستطيع أن تعيش إلى الأبد ، وهى مؤسسات من صنع الانسان وهو عمل بالضرورة ناقص وقابل للتحسن كلما استنار الناس . وهكذا اضطر القوم إلى ترك السياسة الخادعة الخاطئة التى نسيت أن للناس حقوقا واحدة بطبيعتهم ، فأرادت حينا أن تحدد لهم الحقوق على حسب اتساع أراضيهم ، أو درجة الحرارة فى بلادهم ، أو صفاتهم الوطنية ، أو ثروة الشعب ، أو درجة تقدم التجارة والصناعة لديهم ؛ وأرادت حيناً آخر أن تقسم تلك الحقوق تقسيما غير عادل بين طوائف الناس المختلفة وفقاً لأصلهم أو ثروتهم أو مهنهم ، وخلقت بذلك مصالح متعارضة وقوى متضادة لتقيم بعدئذ بينها توازناً أصبح وجوده ضروريا بموجب تلك المؤسسات ، ولكنه توازن لا يزيل أثرها الخطر[2] .

« وهكذا لم يعد يجرؤ أحد على تقسيم الناس إلى سلالتين مختلفتين ،

---

(١) ومن هنا ضرورة الخضوع لقرار أو لقانون يعتبره المرء خاطئا أو سيئا .

(٢) إنا لنرى هنا هوبز وموتسكيو .

إحداهما لتحكم والأخرى لتطيع ، إحداهما لتَخدع والأخرى لتُخدع . واضطر القوم الى الاعتراف بأن للجميع الحق فى أن يتبينوا مصالحهم ويعرفوا الحقائق جميعا ، وبأنه ليس لأية سلطة — حتى التى أقامها الناس على أنفسهم — أن تخفى عنهم أية حقيقة(١) . »

هذه الصفحة الرائعة التى اقتبسناها آنفاً تلخص تلخيصاً وافياً معتقدات كوندرسيه بل إيمانه الديمقراطى الجمهورى . وليس ذلك إيمان كوندرسيه وحده ، وإنما هو إيمان القرن الثامن عشر بأكمله كما يقول لنا كوندرسيه نفسه ، إيمان ذلك العصر المجيد بين العصور جميعاً « عصر تكون أثناءه فى أوربا طبقة من الرجال وقفوا أنفسهم على متابعة الخرافات إلى معاقلها حيث أداها وحماها رجال الدين والحكومات والمدارس والنقابات القديمة . رجال وضعوا مجدهم فى هدم الأخطاء الشعبية ، أكثر مما اهتموا بتوسيع نطاق المعارف الانسانية ، وتلك طريقة لخدمة التقدم الانسانى ولو أنها غير مباشرة إلا أنها ليست أقل الطرق فائدة أو أقلها خطراً(٢) . »

كان حب الانسانية وبغض الظلم يملأ نفوس فلاسفة القرن الثامن عشر . ولهذا كونوا « جماعة فوق الأحزاب يربط أعضاءها رباط قوى ولمكافحة الأخطاء وكل أنواع الاستبداد . ولما كان شعور الصداقة العالمية يجمع بين أفرادها كانوا لذلك يكافحون الظلم حتى وهو ناء عن بلادهم لا يستطيع أن يصيبهم بأذى ، وحتى لو كان وطنهم هو المسىء إلى شعوب أخرى . ويقومون فى أوربا ضد جرائم الجشع التى تدنس شواطئ أمريكا وأفريقيا وآسيا(٣) . »

وأعلنوا « مذهباً جديداً كان جديراً أن يقضى القضاء الأخير على البقية الباقية من الخرافات : ذلك هو مبدأ قابلية تحسن النوع الانسانى إلى حد لا نهاية له . وهو مبدأ كان أشهر رسله ورواده هم : تورجو ، بريس ، بريستلى(٤) . »

---

(١) *Essai* ص ١٤٩ — ١٥١ .

(٢) نفس المؤلف ص ١٥٠ .

(٣) نفس المؤلف ص ١٦٥ . كان الفلاسفة يكونون جماعة من الكتاب لا تخون رأيها أبدا . ويرى كوندرسيه أن أجدرهم بالذكر هما فولتير وديدرو .

(٤) نفس المؤلف ص ١٦٦ . كان أثر تورجو فى كوندرسيه عظيما جدا ، فقد أخذ عنه آراءه الاقتصادية .

وكان كوندرسيه يضع ذلك المذهب فى العصر العاشر، عصر تطور العقل الانسانى وعصر المستقبل . ولهذا مايسوّغه ؛ فان ذلك المذهب ، مذهب التقدم ، هو الذى يعبر خير تعبير عن النظرة الجديدة للتاريخ التى تكلمنا عنها آنفاً ، ألا وهى تفضيل المستقبل على الماضى ، وتفضيل العمل على الميراث ، والعقل على التقاليد .

وهذه النظرة هى التى بدت فى الحركتين العظيمتين : الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية ، وهما اللتان تمثلان أو تحققان — فى رأى كوندرسيه — نصر الفلسفة على الخطأ الشائع ونصر الحرية على الاستبداد .

ومن المهم أن نرى الطريقة التى يحكم بها كوندرسيه على الدور الذى قامت به كل منهما وعلى أهميتهما التاريخية . فالثورة الأمريكية قد أظهرت للعالم « لأول مرة شعباً عظيما قد تحرر من أغلاله ، وأقام لنفسه دستوراً وقوانين اعتقد أنها خير ما يوصله إلى السعادة » ، وهو دستور وقوانين « جمهورية أساسها الاعتراف الكامل بحقوق الانسان الطبيعية . » وكان الأمريكيون راضين عن القوانين المدنية والجنائية التى جاءتهم من انجلترا . ولم يكن لديهم نظام ضرائبى فاسد يستحق التغيير ، ولا استبداد إقطاعى ، ولا فروق وراثية ، ولا نقابات غنية قوية ذات امتيازات ، ولا نظام دينى عديم التسامح . ولهذا اقتصروا على إقامة سلطات جديدة بدلا من التى كانت الأمة البريطانية تمارسها لديهم[1] . »

ولهذه الأسباب كانت الثورة الأمريكية أقل كثيراً فيما أحدثته من انقلاب من الثورة الفرنسية التى جاءت نتيجة مباشرة حتمية لها .

« كان على الثورة فى فرنسا أن تهتم بالاقتصاد جميعه وأن تغير كل العلاقات الاجتماعية وأن تنفذ إلى آخر حلقات السلسلة السياسية . . .[2] » ولهذا كانت الثورة الفرنسية ثورة حقيقية ، وبعثاً حقيقيا ، وبناءً جديداً للهيكل السياسى والاجتماعى . ولهذا يرى كوندرسيه أن « المبادئ التى بنى عليها الدستور

---

(١) نفس المؤلف ص ١٧١ . أما فى فرنسا فقد كانت القوانين المدنية والجنائية غاية فى السوء ، وكانت العدالة زائفة بسبب شراء الوظائف

(٢) نفس المؤلف ص ١٧١ .

والقوانين فى فرنسا أكثر نقاءً ودقة وعمقاً من المبادئ التى ألهمت الأمريكيين . . . فقد كان تخلصها من آثار المعتقدات الشائعة أعظم . . . ولم تترك المساواة فى الحقوق مكانها قط لما يدعى المصلحة العامة وما هى فى الحقيقة إلا خدعة . . . وأقيم مبدأ تحديد السلطات بدلا من ذلك التوازن الذى لا قيمة له والذى طالما أعجب به البعض . . .[١] فلأول مرة وفى أمة عظيمة متفرقة بالضرورة ومنقسمة إلى العديد من المجالس المنعزلة ، جرؤ القوم أن يحتفظوا للشعب بحقه فى السيادة ، وبحقه فى ألا يخضع إلا للقوانين التى تصدر بموافقته المباشرة عن طريق ممثليه ، والتى لو مست حقوقه أو مصالحه فانه يستطيع تغييرها بما له من سيادة[٢] .

وكان لا بد للثورة الفرنسية أن تكون ثورة جذرية (راديكالية) أو هى قد نجحت بالفعل فى أن تكون كذلك . وبفضل جذريتها هذه كان لها أهمية عظيمة جدا فى تاريخ الانسانية : فهى تختم تاريخ التحرير ، وتبدأ تاريخ الحرية . ففى الثورة الفرنسية وبالثورة الفرنسية استطاعت الانسانية أو استطاع العقل أن يمتلك زمام نفسه تماما . فمنذ ذلك الحين ، أصبح المرء سيّد نفسه، وسيّد عمله ، وسيّد مستقبله ، سيّد المستقبل الذى يعده هو ويقرره هو بمحض إرادته وفكره . ولهذا كان العصر العاشر من تاريخ الانسانية ، وهو العصر الذى ندخل فيه ، عصر تفضيل المستقبل ، أو كما يقول كوندرسيه عصر التقدم الذى ننشده بارادتنا .

تقدم فكرى وخلقى ، وكوندرسيه لايفصل أحدهما عن الآخر ، بل هو وكل معاصريه يعتقدون أن الفصل بينهما مستحيل ، وأن التقدم الفكرى يتضمن التقدم الخلقى ويهيىء له . ولهذا تراه يرسم لنا صورة مشوقة لعالم متقدم فى الصناعة والطب والزراعة بفضل تقدم العلوم التى تجدد مناهجها باستمرار لتزداد تعمقا فى معرفة الحقيقة[٣] عالم عمّ التعليم ووضع للضرائب والتأمينات نظاما عادلا ، فتخلص بذلك مما كان فيه من تفاوت اجتماعى أساسه التفاوت فى

---

(١) وكتلميذ لروسو لا يرى كوندرسيه تقسيم السلطات ولا يوافق على اعجاب مونتسكيو بالدستور الانجليزى .

(٢) نفس المؤلف ص ١٧٢ .

(٣) برهن كوندرسيه على بعد نظر عظيم حينما أعلن أن محصول منهج علمى إنما هو شىء محدود وأن على العلوم أن تغير مناهجها باستمرار .

الثروات . . . عالم ترى فيه رجالا يدفعهم حب العدالة والحقيقة إلى أن يحملوا مشاعل النور إلى الشعوب التى ما زالت غارقة فى ظلمات البربرية [١] . . . عالم يختفى منه الرقّ أولا ، ثم ينعدم فيه استغلال شعوب المستعمرات ؛ لأن الناس سيجدون فى الشعوب الملونة إخوانا لهم ورجالا لهم حقوق مثل حقوقهم . . . وعندئذ ، لن تشرق الشمس فى ذلك العالم الرخىّ السالم السعيد إلا على رجال أحرار لا يعترفون بسيادة عليهم اللهم إلا سيادة العقل . . . أما المستعبدون والعبيد ، ورجال الدين وآلاتهم من منافقين وأغبياء فلن ، يظهروا بعدئذ إلا فى التاريخ وإلا على خشبات المسارح . . . ولن يهتم أحد بهم إلا ليرثى لضحاياهم وللمخدوعين فيهم ، أو ليتحدث فى روع عن جرمهم ليبقى الناس على حذر وليعلمهم كيف يعرفون ويخمدون بقوة العقل بواكير ما قد يظهر من جراثيم التطير والاستبداد ، ذلك إذا اجترأت على الظهور مرة أخرى [٢] .

[يتبع] الكسندر كواريه

نقلها عن الفرنسية مصطفى كامل فوده

---

(١) شعوب المستعمرات وشعوب آسيا وغرب أوربا .

(٢) *Essai* ص ٢١٠ .

من فلسطين إلى السودان

جولة موظف بريطانى

قد لا تكون الكتب التى تبحث فى السياسة أحب الكتب إلىّ ، وقد لا أراها تجتذبنى وهى معروضة لدى بائعى الكتب ، كما تجتذبنى كتب الفنون والتاريخ . ولكن هذا الكتاب الذى أعرض له اليوم استرعى نظرى ، لا بعنوانه فعنوانه الذى هو «جولة الواجب»(١) لا أجد فيه جاذباً خاصا ، ولكنه استرعى نظرى باسم مؤلفه سير ستيوارت سيمز . فهذا الاسم قد لا يكون غريباً علىّ و إن كنت نسيت أمره لأول وهلة ، ولكنى مالبثت أن تذكرت أنه حاكم السودان فى عهد قريب . وكلمة السودان فى هذه الأيام تثير شعور كل مصرى ، ولعلها تثير اهتمام غيره من العرب . لذلك لم يكن عجيباً أن أخذت الكتاب فى لهفة وعكفت على قراءته .

ليس للكتاب أهمية خاصة ؛ فهو لا يمتاز بأناقة فى الأسلوب ، ولا هو أخاذ بحسن السرد ، ولا بنظامه فى ترتيب الموضوعات . وإنما خير ما يمتاز به الكتاب صراحة صاحبه ؛ فالرجل ، كما تستبين من كتابه ضيق الأفق فى السياسة ، لا يسائل فيما يؤمر أن ينفذه فى عمله ، ولكنه واسع الحيلة فى تنفيذ هذه السياسة ، يعرف كيف يصل إلى غرضه ، يساعده على ذلك اعتدال فى طبعه ، وصراحته أو مظهر صراحته ؛ فهو يرى فى هذه السياسة واجباً يؤديه ، لذلك أسمى كتابه « جولة الواجب » .

كانت حياة ستيوارت سيمز سلسلة منتظمة من أداء الواجب ، منذ التحق بخدمة حكومته ضابطاً صغيراً بالهند فى أول هذا القرن ، إلى أن ترك هذه الخدمة حاكماً للسودان فى سنة ١٩٤٠ . ويظهر أن حكومته عرفت فيه الاخلاص للواجب ، كما عرفت فيه خير من ينفذ سياسة من السياسات بدون مساءلة أو

(١) *Tour of Duty*, by Sir Stewart Symes. Collins, London, 1946.

تردد ، فصار ينتقل من عمل إلى عمل ويترقى من عمل أصغر إلى عمل أهم ، حتى استطاع أن يشغل عملين نرى أنهما فى المكان الأول من الأهمية : أولها عمله بفلسطين بين سنتى ١٩٢٠ ، ١٩٢٨ ، حين كان حاكماً لإحدى المقاطعات فى السنوات الأربع الأولى ، ثم سكرتيراً عاما بالقدس فى السنوات الأربع الأخيرة . أما العمل الثانى الذى له أهمية كبيرة فهو منصبه حاكماً للسودان بين سنتى ١٩٣٤ ، ١٩٤٠ ، ثم اعتزل العمل ، وظل ست سنوات فى عزلته حتى أخرج لنا كتابه ، الذى أردنا أن نعرض بعض صوره ، ناقلين آراءه فى هذا ، وفى بعض الأحيان عباراته نفسها .

فى هذا الكتاب نجد صوراً عن حياته الأولى فى السودان وفى غير السودان كبلاد الهند ومصر . وفيه نرى ذكراً لكتشنر وأيامه فى السودان ، وكرومر وونجت وسير غورست الذى خلف كرومر ممثلا لبلاده فى مصر . ونجد وصفاً لمصر فى عهد وزارة مصطفى باشا فهمى ، ووصفا لمن فيها من شخصيات بارزة . ولكنه فى ذلك الحين كان أقرب إلى المشاهد منه إلى الرجل الذى يشترك فى تسيير الأمور . أما فى فلسطين ، لا سيما فى الفترة التى شغل فيها منصب السكرتير العام الادارى ، فقد كان مسئولا عن تنفيذ سياسة مرسومة ، وكان هو يعلم ذلك حق العلم ، ويعلم أن حكومة تلك البلاد تمثل فى صورة مصغرة جميع المشاكل التى تعترض بلاد الشرق والغرب معاً . ولقد عهد إليه بين سنتى ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ فى إدارة مقاطعة تمتد من الخليل إلى سمره . ولم يكن هذا الإقليم معقد المشاكل مثل إقليمى القدس ويافا ، على أن فيه ميناء كبيراً ، هو حيفا ، وبلدة نامية هى نابلس ، وأهله مزيج يغلب فيه المسلمون ، وقد قامت بينهم الحركة الصهيونية فرأوا فيها نذيراً ، وتغلبت على ما عداها من اختلافات محلية .

وكان الموظفون الإداريون على الغالب غير خبراء بأعمالهم ولكن كانت عند كل منهم الرغبة فى العمل . وكانوا يتلقون تثقيفهم على يد الجمهور ، وعلى يد رؤسائهم .

وكان المندوب السامى عندئذ سير صموئيل هور وهو إسرائيلى ، وصادف أن النائب العام كان إسرائيليا أيضاً ؛ فكان العرب يشكّون فى عدم تحيز الحكومة . وقد حدث فى ذلك الوقت أن أريد عقد اجتماع للغرف التجارية فى حيفا يرأسه المندوب السامى ، ورأى العرب مقاطعة هذا الاجتماع ، فالتجأ المؤلف إلى أحد

أصدقائه من العرب المتحمسين ، وعمل على إقناعه حتى وافق على أن يحمل زملاءه على الحضور ، ولم يفعل ذلك إلا رغبة فى إرضاء صديقه .

وانتهت مدة خدمة سير صموئيل هور ، كما نقل عندئذ ألبرت كليتون الذى كان سكرتيراً عاما لحكومة فلسطين ، فاذا بسيمز يعين فى مكانه ، ولم يكن ينتظر هذا التعيين . وظل ثلاثة أشهر يحكم البلاد ، إلى أن حضر المندوب السامى الجديد ، وهو فيلد مارشال لورد بلرومر . وكان يومئذ فى السبعين من عمره ، يدل مظهره على النشاط والعزيمة ، وفى عينيه بريق أشبه ببريق الشباب ، وكان يسأل عن الأمور ، ولكنه على غير عادة الحكام كان يصغى إلى الجواب فى اهتمام .

وقد أراد سيمز أن يتركه وشأنه حتى يصدر حكمه على عمله الجديد . فاذا به بعد أيام شاقة يقول إن هذه البلاد لا تخلو مما يسترعى النظر . وكان سيمز قد انتدب ليحضر اجتماع جمعية الأمم ليتكلم عن الانتداب . وجاءت وفود العرب واليهود يقابلون المندوب السامى ، كل يدلى بآرائه ، فاذا بالمندوب يقول لسيمز بعد مقابلة هذه الوفود إن كلا منهم ينتظر أن تمثل آراؤه المتعارضة فى جنيف .

ولقد ذهب سيمز إلى جنيف ثم لندن ثم عاد إلى فلسطين ، ووثق أن سياسة الحكومة الانجليزية قد رسمت ؛ فالحلم الذى بناه العرب بانشاء إمبراطورية ، والفكرة الكبيرة عن التآلف بين الدول العربية ، بحيث تكون كل منها مستقلة فى ذاتها ولكنها متحدة فى سياستها ، لم تستطع أن تعيش إلى جانب الحقائق الخشنة للسياسة التى تنتهجها الدول العظمى ، وللخلافات بين العرب وعدم التنظيم . وكذلك ذهب مع الفكرة الكبيرة ، ذلك الأمل فى أن يتقدم أمير صهيونى ملىء الجيب بالأموال ليخطب فلسطين عروساً له ، ويدخل فى خدمة مجموعة كبيرة من الدول العربية أو السامية . ولقد عرف الحلفاء و بريطانيا خاصة فى أثناء الحرب ، كيف يتقاضون من اليهود مساعدة مكنتهم من الاستيلاء على فلسطين . وتقدم العالم اليهودى يطلب تحقيق الوعد فى الدولة الجديدة ، ولكن بريطانيا أمة من التجار الحذرين لها آراء ديمقراطية ، ولها إمبراطورية تحتوى على ملايين من المسلمين ، فأخذت تعالج الأمر بالتجارب والمناقشات والمفاوضات دون أن تصل إلى نتيجة ، ولم يبق أمامها إلا الوقوف والانتظار .

وقد ظن سيمز أن شكوى العرب قائمة من مطالبهم وحاجاتهم الاقتصادية ، ولذلك أخذ يدرس نظما للاصلاح ، وتحدث مع زعماء كل من العرب واليهود ، فوصل إلى اتفاق غير مكتوب بينهما بأن يلزم كل فريق جانب السكينة . وقد وفى الفريقان بهذا العهد طوال المدة التى قضاها لورد بلومر حاكماً على فلسطين ، وبهذا الاتفاق استطاع أن يسرح رجال الشرطة من البريطانيين ، وأن يوفر الكثير من النفقات .

وقد روى سيمز حادثاً ذا مغزى عندما كان مديراً لاحدى المقاطعات ، يمكن أن يفهم منه مركز الموظفين البريطانيين ، وما تعهد إليهم السياسة البريطانية من عمل . ذلك أنه دعى إلى اجتماع مع غيره من المديرين لمقابلة سير صموئيل هور المندوب السامى ، وكان موضوع بحث الاجتماع ثورة خواطر العرب من أجل الهجرة اليهودية ، وما أدى إليه ذلك من وقف الهجرة مؤقتاً مراعاة لعواطف العرب من جهة ، وحرصاً على سلامة المهاجرين من جهة أخرى ، وكانت مظاهر السخط فى تلك الأثناء قد هدأت ، ولكن العداوات قائمة فى القلوب . وكانت المسألة التى طرحت للبحث هى : هل من الممكن استئناف قبول المهاجرين بعد وقف الهجرة مؤقتاً ؟ وكان من رأى رجال الاستعلامات الذين حضروا هذا الاجتماع أن يظل المنع قائماً . ولما سئل سيمز عن رأيه ذكر أن هذا الاجراء هو إجراء ضرورة وانتهاز للفرصة ، وأنه بهذا الوضع لا يليق بالحكومة أن تستمر فيه . ووافق المندوب السامى على رأيه ، وسأله بصفته مديراً لمقاطعة يدخل فيها ميناء حيفا الذى هو أحد الميناءين الهامين فى البلاد ، هل هو على استعداد لتحمل مسئولية قبول المهاجرين فى الحال وفتح الميناء لهم ؟ وكانت العيون ترمقه فى شئ من الشك عندما أجاب بالايجاب . ولكنه اشترط شرطين : أن يخبر بمجئ المهاجرين قبل أسبوعين من وصولهم ، وأن تطلق يده فى إخبار أهل المدينة بهذا الأمر قبل وصولهم .

وعاد إلى منصبه فى حيفا . وتناثرت أخبار هذا الاجتماع ، فجاء زعماء العرب وجاء زعماء اليهود يستطلعون الخبر . فلم يتردد فى الافضاء إليهم بالحقيقة ، وطلب إليهم أن يعملوا لهدوء أنصارهم قبل حدوث أية هجرة ، وأنه سيطلعهم على الحقيقة إذا ما جاءته أنباء عن مهاجرين .

ولكن حدث أمر لم يكن يتوقعه ؛ إذ دق بعد ذلك بأيام جرس التليفون

من القدس فى داره فى ساعة متأخرة من الليل ، وأبلغ فى لهجة الاعتذار ، أنه وصلت سفينة تحمل بضع مئات من المهاجرين الذى طافوا البحر الأبيض بأجمعه، وحاولوا أن ينزلوا مرتين فى يافا فرفضوا ، وأن بينهم مرضى وعجزة ، وقد صرح لهم من قبل بدخول فلسطين ، وحال دون دخولهم منع الهجرة المؤقت ، وقيل له إن شروطه معروفة ، ولكن هل يستطيع فى سبيل الانسانية أن يقبلهم إذ أن السفينة ستدخل بهم ميناء حيفا بعد ست وثلاثين ساعة ؟ طلب مهلة نصف ساعة يفكر فيها ، ثم وافق على هذا الطلب على أن يرسل إليه كتيبة من الفرسان البريطانيين .

وفى الصباح التالى أرسل إلى زعماء العرب مسلمين ومسيحيين ، وأطلعهم على الخبر فى صراحة ، ولقد حافظوا على سكينتهم ومجاملتهم ، و إن أخبروه علانية بأن هذا الخبر سيؤدى إلى اضطراب كبير ؛ فالناس ثائرو الخواطر لمجرد الإشاعة ، فاذا علموا بأن حيفا ستقبل مهاجرين رفضهم الوطنيون فى يافا ، فان ذلك مما يبلغ بالأمور درجة الغليان ، وقد يؤدى ذلك إلى الاضطراب و إراقة الدماء ، وأبى الزعماء أن يتعهدوا بأى شئ يتحملون تبعته فى هذا الأمر .

فأفهمهم سيمز أنه يعلم ما يساورهم من قلق ، وقال لهم إن تبعة الاحتفاظ بالأمن هى على كل حال من واجبات الحكومة ، وكل ما يرغب إليهم فيه هو بذل مجهود فى هذا الاتجاه بقدر ما يستطيعون .

وقابل سيمز بعد ذلك وفداً من اليهود ، ومن الطبيعى أنهم وافقوا على غرضه ولكنهم كانوا يرهبون ما قد يتعرضون له من أخطار ، فهل يستطيع أن يضمن السلامة ، لا للمهاجرين وحدهم بل للعدد الكبير من السكان اليهود فى أرواحهم وأموالهم ؟ وأجاب بأنه لايضمن شيئاً ، ولكنه سيبذل كل جهد مستطاع . وطلب إليهم أن يحتفظوا بمظهر السكينة بألايغلقوا حوانيتهم ، وأن يستمروا فى أعمالهم مهما يحدث من الأمور .

كانت مشارب القهوة فى اليوم التالى ، و إلى ساعة متأخرة من الليل ، تطن بالحديث بين غاضب وخائف . وأبدى قائد الشرطة مخاوفه من تجمهر الناس . فأمره المدير بأن يعمل ما فى وسعه لحفظ النظام ، إذ هو لايرغب فى الالتجاء إلى معاونة الجنود البريطانيين إلا عند الضرورة القصوى .

وفى اليوم الموعود امتطى المدير جواداً ، وسار فى شوارع المدينة الضيقة ومعه تابع ، ورأى فيها جماعات من الناس كالعادة ، ورأى الحوانيت تفتح فى شى

من التردد ، ورأى الهدوء مستتبًّا أكثر مما يجب . وقد اخترق بعض شوارع أحياء المسلمين فظهرت على أهلها الدهشة ، وكانوا يردون على تحيته فى شئ من التردد . وفى ساحة صغيرة وجد جماعة من الرجال الأشداء يتناقشون فى عنف ، وفى أيديهم هراوات ثقيلة ، وحدث حينئذ أن تجاوب صوت يشبه عدة طلقات ، فارتعد أصحاب الحوانيت وبدا على وجوههم القلق ، ولم يكن ذلك إلا صوت دراجة ميكانيكية .

عاد المدير إلى مكتبه ، فأخبره كاتم أسراره أن السفينة تقترب من الميناء ، وأنه اتخذت الاحتياطات من رجال الشرطة ، وأن الناس يتجمعون غاضبين حول خطباء يلقون خطباً نارية ، وأنه حدثت بعض حوادث ، وفى الوقت ذاته أعلن بوجود زعيم دينى كبير من المسيحيين جاء لمقابلته ، وهو يرغب أن يراه فى الحال . كان هذا الزعيم ، على وصف المدير ، رجلا مهيب الطلعة ، يقال إن صورته طبعت على بطاقات وبيعت فى فرنسا ، لجمع أموال للأعمال الخيرية ، فلقيت نجاحاً كبيراً ، لما فيها من شبه للمسيح كما يصوره المصورون فى القرون الوسطى ، وكان يلعب دوراً هامًّا فى الأمور المحلية ، وكان سياسيا متحمساً ، وفى بعض الأوقات يبلغ به التحمس أن يصير خطراً .

قابله المدير ، وأخذ الزعيم الدينى يتكلم فى لغة عربية بليغة لم يكن المدير يفهمها حق الفهم ، فأخذ الزعيم يشرح رأيه بلغة فرنسية طلقة ، وكان يطلب إلى المدير حرصاً على مصلحة المدير نفسه ، ومصلحة العرب واليهود وسائر العالم ، أن يعدل عن السماح للمهاجرين بالنزول من السفينة إلى البر ، وأن يردهم من حيث أتوا . وظل يشرح رأيه ويبدى ويعيد فى أقواله دون ملل ، ولم يقطع تدفق الحديث حتى صوت التليفون وهو يدعو المدير ، وحتى حديث المدير فيه . وقد استمر فى بيانه بالرغم من أن المدير كان بين آن وآخر يصغى إلى محادثة تليفونية . وبعد آخر محادثة نظر المدير إلى ساعته ، فاذا الزعيم قد مضى ساعتين فى شرحه . وعندئذ وقف المدير معتذراً لكى ينهى المقابلة ، وقال الزعيم فى رقة إنه يرجو أن لا يذهب توسطه هباء ، وأن أية محاولة لنزول المهاجرين ستكون ذات شأن خطير . فأخبره المدير فى وداعة وصراحة ، أن المهاجرين قد نقلوا من السفينة إلى معسكر يقيمون فيه ، وأن قائد الشرطة حين أبلغه هذا الخبر تليفونيا قال له إن ذلك جرى فى سكينة حتى إنه لم ينبح كلب واحد .

وهكذا نرى صراحة المؤلف فى وصف الدور الذى كان يقوم به فى فلسطين ، ويقوم به مئات من أمثاله من الموظفين البريطانيين حتى اليوم .

عندما عين سير ستيوارت سيمز حاكماً للسودان المصرى الانجليزى فى سنة ١٩٣٤ ، لم يكن السودان غريباً عليه ، فقد عرفه وخدم فيه فى مبدأ حياته العملية ، وعاشر فيه كتشنر وونجت ، وخبر السياسة التى كان يكبها أولئك البريطانيون الذين سلمت إليهم إدارة البلاد بعد أن أعيد فتحها ، ليمثلوا مصر و بريطانيا فى تلك الأرجاء ، على أن يكونوا مخلصين لما أسموه بالحكم الثنائى . وهو رجل ، كما أشرنا من قبل ، يؤمن بالسياسة التى وضعتها حكومته ، وينفذها فى دقة و إخلاص . وهو كذلك رجل صريح ، فهو يتكلم فى بساطة متخذاً وجهة نظر بريطانية صرفة ، لا يناقش شيئاً ولا يجادل شيئاً .

ولقد قابل تعيينه حاكماً بالسودان بالسرور ، لأنه كان يعرف دخائل الادارة فيه ، ويعرف الرجال الذين سيعملون معه ، وهم على قوله رجال من خريجى المدارس العامة مثله ، أى ليسوا من الجامعيين ، ولكنهم قديرون فى الأعمال الادارية ، يرمون إلى الغرض فلا يخطئون إصابته . و يرى أنهم نجحوا فى نقل السودان من حالة التوحش إلى المدنية ، وأنهم أوجدوا فيه الرخاء ، حتى صار الأجنبى يستطيع السياحة فى أرجاء السودان دون أن يحمل سلاحاً ، وينتقل فى البلاد فيقابل من الأهالى المحليين مقابلة الصديق ، وأن الانجليزى بنوع خاص يعتبر ضيفاً كريماً ، وأنه لا توجد فى السودان حوائل اللون ؛ فالسودانيون والانجليز كل يحتفظ بعاداته وعقائده دون أن يقوم بينهم خلاف على حق التقدم .

والسودان مساحة واسعة ضخمة ، يسود فيها جو مرهق ، ويسكنه ستة ملايين من الناس .

وقد يستطيع المرء أن يكوّن فكرة عن مساحته واختلاف سكانه ، إذا قام برحلة جوية فوق الملايين من الأميال المربعة التى تتألف منها مساحته . فالسائح الذى يسافر جنوباً من خط العرض الثانى والعشرين إلى خط العرض الرابع فوق خط الاستواء ، يستطيع أن يرى مجرى النيل وفروعه الكبيرة ، فيرى شريطاً ضيقاً من خضرة ماء النهر تتعرج فيما يبدو صحراء لا نهاية لها ، حتى خط العرض الثالث عشر ، ثم يدخل هذا الشريط إلى أرض تغطيها الأحراش المنتشرة

ثم يمر بعد ذلك على مستنقعات منبسطة ، وهى المنطقة التى تعرف بمنطقة السدود. ثم يدخل المديرية الاستوائية . و يمكن هذا السائح أن يتعرف الأحوال إذا نزل فى عدة أما كن ؛ فيرى أن السكان الذين يعرفون بالجنس البربرى عند وادى حلفا يزداد لون بشرتهم سواداً حيث يرى الزراع فيما يجاور الخرطوم . و إلى جانبها عند أم درمان يرى خليطاً من الأجناس التى تمثل شمال إفريقية ، تعداده مائة ألف رجل وامرأة . وفى الملا كال على بعد خمسمائة ميل إلى الجنوب ، يرى نوعاً من سكان النيل ، نحيلا عارى الجسد . وهؤلاء يحيون حياة بسيطة ، ولهم عادات لا يألفها سكان شمال السودان ، وبعد ذلك تأتى مساحة تسكنها قبائل زراعية لغتها تشبه لغة بعض سكان شرق إفريقية ووسطها .

والسائح الذى يسافر من الشرق إلى الغرب ، أى من البحر الأحمر إلى إفريقية الفرنسية الاستوائية ، وهى سياحة ألف وخمسمائة ميل ، يجد أيضاً مثل هذا التنوع . فهو يبتدئ من ميناء بور سودان الحديث إلى التلال التى تسكنها قبائل البجا منذ آلاف السنين ، ثم يصل إلى كردفان وما فيها من أهل التلال الوثنيين الذين صاروا الآن من زراع القطن . ثم يصل إلى دارفور التى كانت سنة ١٩١٦ ولايةوطنية ، وقد احتفظت إلى الآن ، بعد أن صارت تابعة لحكومة السودان ، بحياتها الخاصة ؛ فتجد الجمالة فى الشمال والبقارة فى الجنوب ، ولايزال لها ملوكها وفرسانها الذين يلبسون الدروع فى الاحتفالات و يمتطون الجياد المسومة .

وهو يقول إنه بالرغم من هذا الاختلاف فى سكان السودان أتيح للسودان فرصة أمن وهدوء بعد القضاء على حكم الدراويش فى سنة ١٨٩٨ ، وكان الفضل فيها للضباط الحربيين من البريطانيين ، يعاونهم زملاء مصريون قديرون . وكان عملهم فى الأيام الأولى ثقيلا جدًّا ، وكان مفتاح هذه السياسة الابتعاد عن المركزية ، واستخدام القوى الأهلية فى إدارة السودان . واعترف فى هذا النظام بالأقسام التاريخية للبلاد ، وبقوة العلاقات التقليدية ، مما مكن من إيجاد هيئات أهلية تتعاون فى النهضة الاقتصادية . وقد أريد قيام فريق من الأهالى بالاشتراك فى الحكم لكى تنمو الهيئات التى تؤدى للحكم الذاتى . ولا ريب أن الحالة كانت تحتاج فى بادئ الأمر إلى أن يحال بين الأهالى الحاكمين وسوء استعمال سلطتهم . ولذلك كان الموظفون السياسيون حذرين كل الحذر ، وهم يراقبون انتقال النظم التى تقوم على تقاليد القبيلة إلى نظم حديثة .

ومما ساعد على الرخاء أنه أنفق مالا يقل على عشرين مليوناً من الجنيهات على الأعمال النافعة . وتقوم مصر بالنفقات الأساسية ، أما القروض السودانية التى تمت أخيراً فكانت بضمان الخزينة البريطانية .

على أن مشاكل السودان ليست بالقليلة ؛ فهو مساحة واسعة يسكنها عدد قليل من السكان موزعون . والبلد زراعى ، ولكن كثيراً من أراضيه غير خصب والأمطار غير موزعة توزيعاً حسناً ، وهى خفيفة فى مناطق عديدة . وتقوم ثروة السودان على التجارة الصادرة فى منتجات أولية تختلف أثمانها اختلافاً بيناً بين سنة وأخرى حسب الانتاج المحلى والأسعار العالمية . أما المنتجات المعدنية فقليلة جداً .

وتختلف الأحوال العامة فى شمال السودان عنها فى الجنوب ؛ ففى الشمال تعتبر اللغة العربية هى اللغة المعروفة من الجميع ، والآراء الاجتماعية والثقافية العربية هى معروفة لدى الجميع . والسكان من مسلمين ومتعربين ، الذين يعيشون إلى شمال خط العرض الثانى عشر ، تطل نوافذهم السياسية على مصر والبحر الأبيض ، وتطل معظم الشرق على منبع دينهم . ولكن إلى الجنوب من ذلك الخط نجد خليطاً من القبائل لها لغات وعادات مختلفة ، لا يربطها رابط عاطفى غير الحاجة الأولية إلى الطعام والنسل والدفاع .

وقد أخذ فى تنظيم هذه الجماعات الجنوبية ، وهذا هو الغرض مما سمى بسياسة الجنوب ؛ فهى سياسة تعترف بأن الجنوب إفريقى ينتمى كلية إلى الجنس الأسود .

ويقول سير سيمز إن من المشاكل التى تقوم فى السودان مشكلة الطبقة المتعلمة . وقد حرصت الادارة على ألا يزيد عدد المتعلمين تعليما كتابيا عما تحتاج إليه الأعمال العامة . ومع ذلك فان جميع الوظائف الصغيرة يشغلها سودانيون . أما الوظائف الكبيرة التى تحتاج إلى تعليم فنى فان عدد السودانيين فيها قليل جداً ، ولكن ظهر فى ميدان العمل أخيراً عدد من ذوى المؤهلات الطبية والقانونية من السودانيين ، وهذا فأل حسن للمستقبل .

ولم يقترح سير سيمز فى أثناء حكمه إجراء أية تعديلات دستورية . وهو يرى أن الوصاية البريطانية ضرورية للاحتفاظ بمستوى الخدمات العامة ، ولكن قد يمكن السير خطوات نحو الاستقلال الذاتى ، وحتى فى شمال السودان يجب أن يمضى بعض الوقت قبل إيجاد المنشآت النيابية لحكومة مسئولة .

وهنالك فضلا عن العقبات المحلية اعتبار آخر يجب مراعاته ، وهو حقوق

ومصالح شريك ثالث هو مصر. فان هذا الشريان القديم الذى هو نهر النيل ، يؤيد و يربط حظوظ ثلاثة عناصر متباينة من الجنس البشرى ، وهو ذلك الخليط من السكان الذين يعيشون فى جنوب السودان وأغلبهم وثنيون ، ثم العرب المسلمون فى شمال السودان ، ثم فلاحو الصعيد والدلتا . ولكل فريق من هذه العناصر مصلحة قائمة فى النهر . وللفلاحين الأسبقية فى القدم وفى الأهمية المادية والسياسية . وهذا كان الباعث الأساسى الذى أدى إلى التدخل الحربى المصرى فى السودان فى أوائل القرن التاسع عشر ، ثم إعادةفتح السودان بالجيش المصرى البريطانى فى نهاية ذلك القرن . وهذا هو الذى دعا إلى تأليف الحكم الثنائى . ولقد أدى الاضطراب الوطنى فى مصر إلى إخراج الجيش المصرى منه ، و إحلال قوة الدفاع السودانية محله ، وعزل طائفة من الموظفين والضباط المصريين . ولكن هذه الحوادث أثارت فى نفوس المصريين ناراً مشبوبة . وظلت المسألة السودانية جرحاً لا يندمل بين مصر و بريطانيا ، وظل النفوذ المصرى مبعداً عن السودان مدة عشر سنوات أو أكثر .

ثم حدث الاعتداء الايطالى على الحبشة ، وهدد المحور سلامة البحر الأبيض والعالم ، فخلق ذلك موقفاً جديداً أرغم أشد الوطنيين المصريين تحمساً ، بزعامة النحاس باشا الرشيدة ، أن يعيدوا النظر فى موقفهم .

ومع ذلك فمشكلة العلاقات بين مصر والسودان ، لا سيما المسلمين من سكانه فى الشمال ، لا تزال وستبقى مشكلة شائكة . ولا يمكن الوطنى المصرى فى اهتمامه بمسائل مياه النيل والعلاقات الدينية مع السودان أن يقلع عن اهتمامه بمستقبل تلك البلاد ، ولا يمكن فى أى ظرف أن تقبل حكومة فى السودان تكون غير صديقة أو غير بادية الكفاية .

ولعل الخطر فى السير بسفينة الادارة فى السودان فى رأى مؤلف الكتاب ، هو ألا يقدر البريطانيون الطبيعة المعقدة للمشاكل السياسية فى السودان ، وألا يقدروا روح الوطنية المصرية ، وألا يقدروا الروح الوطنية فى شمال السودان ، فبين هذه الصخور المعترضة يجب أن تسير السفينة . وفى رأيه أن خير حكمة تنطبق على حالة السودان ، هو العمل بقول القائل : العجلة من الشيطان .

حسن محمود